الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية

الجلسة العامة ٤١٣
الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
فيينا

الرئيس: السيد هوهنفلنر (النمسا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية (A/AC.105/605) (تابع)

تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (تابع)

السيد مولدر (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المتفق عليه في الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٤٩ أنه يمكن عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية في المستقبل القريب وأنه ينبغي قبل التوصية بتاريخ لعقده التوصل إلى توافق آراء بشأن جدول أعماله ومكان انعقاده وتمويله.

فمنذ عام ١٩٩٣ قامت هذه اللجنة واللجنة الفرعية العلمية والتقنية والأمانة العامة بعمل شامل بشأن موضوع عقد مؤتمر ثالث. ولدينا بالفعل جدول أعمال مؤقت جاء بيانه في الوثيقة A/AC.105/575/Add.1 وفي تقرير الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وبعد أن استمعنا إلى مختلف الحجج التي ساقتها وفود كثيرة حتى الآن أصبح وفد جنوب افريقيا مقتنعا بوجود توافق في الآراء على جوانب عديدة من بنود جدول الأعمال المقترح. ومن بين الحجج التي ساقتها بعض الوفود أن أهداف هذا المؤتمر الثالث يمكن بلوغها بوسائل أخرى من بينها تكثيف العمل في اللجنة والأمانة العامة وأشكال أخرى من التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

ووفد جنوب افريقيا يعتقد اعتقادا قويا بأنه على الرغم من إمكانية تحقيق هذه الغايات بوسائل أخرى فلا بديل عن عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي. وفي ظل استمرار تغير الظروف الاجتماعية الاقتصادية والبيئة السياسية والعلمية والتكنولوجية فإن عقد مؤتمر ثالث ليس من شأنه سوى تكملة أنشطة هذه اللجنة والأمانة العامة والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة بها. فعقد مؤتمر ثالث لا يعزز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف فحسب بل يؤكد للبلدان النامية بوجه خاص الأهمية البالغة لاستكشاف الفضاء وعلوم الفضاء وتكنولوجياته لخير البشرية. ومن شأنه

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85667
9585667

أن يتيح أيضا فرصة مثالية للبلدان غير الممثلة هنا للتعبير عن احتياجاتها المختلفة.

فمن أين ننطلق من هنا؟ لعلنا نفلح في التوصل إلى توافق في الآراء سريعا بشأن موضوع عقد مؤتمر ثالث وبالتالي نقدم توصية نهائية إلى الجمعية العامة خلال هذه الدورة. ويود وفد جنوب افريقيا أن يحث الأعضاء جميعا على ضمان التوصل إلى توافق الآراء في أقرب وقت ممكن.

السيد أولغن (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن امتنانه لمدير مكتب شؤون الفضاء الخارجي ولخبير الأمم المتحدة في شؤون التطبيقات الفضائية وجميع موظفي المكتب لكفالة الحفاظ على هذا المستوى العالي من العمل. فقد أسفر هذا عن إنجازات عديدة للمكتب على النحو الذي قدمه خبير الأمم المتحدة المعني بالتطبيقات الفضائية في تقريره إلى اللجنة عن أنشطة الفترة من عام ١٩٩٤ وحتى عام ١٩٩٥ والأنشطة المقترحة لعام ١٩٩٦.

أحد معالم هذا التقرير يتعلق بمسألة عدم كفاية تبادل المعلومات مما يعوق التعاون بين الأمم وبين العلماء والمهنيين فيها ويمثل عقبة كبرى تعترض سبيل التنمية الوطنية والتعاون الإقليمي والإعلام العالمي.

لقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ بالدور الهام لتبادل المعلومات المتعلقة بالجهود الإنمائية. وبالتالي اقترح في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين عدد من الأنشطة التي تعزز القدرات العلمية وبناء القدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتشجع على تبادل البيانات والمعلومات العلمية والتكنولوجية وبخاصة في مجال التنمية السليمة بيئيا والمستدامة. وبدفع من مقترحات ريو، أوصى مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي المعني بتكنولوجيا الفضاء لأغراض التنمية المستدامة في افريقيا المعقود في داكار بالسنغال بتطوير الحالة الراهنة لتبادل المعلومات داخل المنطقة الافريقية. ولذلك يعلن وفد بلدي عن اغتباطه نظرا لأن هذه التوصية أسفرت عن مبادرة مكتب شؤون الفضاء الخارجي، وهي شبكة معلومات تعاونية تربط بين العلماء والمعلمين والمهنيين في افريقيا. ونأمل أن تحظى هذه المبادرة التي تمثل تطورا محمودا بالدعم كما كان مقررا. وتهتم نيجيريا بهذا المشروع وتتطلع إلى الاشتراك فيه.

ويرى وفد بلدي أنه يمكن معالجة مشروع شبكة المعلومات المذكورة والتركيز عليه بطريقة أفضل، وأنه بالتالي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار بالشكل الملائم في إطار الجهود التي نبذلها حاليا بهدف عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس). ونلاحظ أن القضايا الرئيسية مثل جدول الأعمال والتمويل ودرجة نجاح مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس الثاني) تساق كأسباب تحول دون التحرك صوب عقد اليونيسبيس الثالث.

وقد تصدى ممثل الهند بلباقة لمعظم القضايا التي أثيرت قبلا وذلك في الكلمة الرائعة التي أجاب فيها على بعض الأسئلة الهامة ويؤيد وفد بلدي هذه الآراء ويود أن يقترح طريقا للتقدم ييسر للجنة التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء حول قضية عقد مؤتمر اليونيسبيس الثالث. ونوصي بتشكيل لجنة خلال الدورة الحالية تعمل على دراسة كل القضايا التي أثيرت قبلا وبذلك توجد طرق ووسائل التغلب على هذه المسائل بحيث يصبح اليونيسبيس الثالث حقيقة.

وقد يهيئ ذلك فرصة لقادتنا للتدخل وتصحيح الاختلال في توازن الميزانيات الوطنية التي كثيرا ما تميل صوب الدفاع حتى في أوقات السلم النسبي. ويحدث هذا على وجه الخصوص في بلدان العالم الثالث، وبخاصة في افريقيا. لقد حان الوقت لكل من يشتري ويبيع مواد الدفاع عن النفس لأن يقيّموا الآثار المتراكمة لسباق التسلح. وهناك العبء المتزايد للدين وعجز معظم البلدان النامية عن خدمة ديونها، بالإضافة إلى أن بعض العوامل التي تسببت في ذلك ترجع إلى وضع الحكومات المعنية للأولويات في غير موضعها الحق. وعندما لا يكون هناك موردون على استعداد لتوريد هذه الأسلحة، تنتهي الرغبة أو تقل في هذا الاستثمار الموضوع في غير مكانه.

ويؤيد وفد بلدي بشدة عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية حيث أن من شأن ذلك أن يوفر محفلا للتكنوقراطيين والقادة السياسيين من مختلف حكومات البلدان المتقدمة النمو والنامية لدراسة طرق أخرى، وبخاصة في مجال تكنولوجيا الفضاء ومنافعها، لمحاربة الجوع والمرض والركود الاقتصادي وما إلى ذلك. ومنذ عقد يونيسبيس الثاني، نجح عدد من

البلدان النامية التي اقتحمت مجال تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في تحسين الحالات السائدة فيها، بل وعكسها، في النواحي الغذائية والصحية والاقتصادية وغيرها من النواحي ذات الصلة.

وستذكر اللجنة أهمية الموضوع المحدد ليكون محل الاهتمام الخاص في دورة عام ١٩٩٥ للجنة الفرعية العلمية والتقنية: "تطبيق تكنولوجيا الفضاء لأغراض التعليم، مع التأكيد بصفة خاصة على استخدامها في البلدان النامية"، الذي يهدف إلى معالجة احتياجات البلدان النامية في مجال تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها. ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما الاقتراح الذي تقدم به في وقت سابق ممثل الجمهورية التشيكية بدعوة الاتحاد الدولي للملاحة الفلكية، ولجنة أبحاث الفضاء (كوسبار)، والاتحاد الفلكي الدولي، والجمعية الدولية للمسح التصويري والاستشعار عن بُعد، والهيئات المماثلة لتحضير المواد اللازمة استعدادا لعقد مؤتمر اليونيسبيس الثالث، والاقتراح بأن تنظم هذه الهيئات، بالتعاون مع البلد المضيف، محفلا لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية بوصفه جزءا من مؤتمر اليونيسبيس الثالث. ويود وفد بلدي أن يقترح أن يستكمل هذا المحفل بمعرض يركز على المجالات التي تفيد البلدان النامية.

السيد تريمين - سميث (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليتعرض للبند ٥ من جدول الأعمال، "تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية". وأبدأ بأن أؤكد من جديد امتنان المملكة المتحدة للأستاذ جون كارفر على تفانيه في عمله رئيسا للجنة الفرعية. ومزايا توجيهاته الفنية واضحة للجميع. إننا جميعا سنفتقد حضوره، ونتقدم له بأطيب تمنياتنا للمستقبل.

شهد هذا العام تطورات هامة بالنسبة لمسألة الحطام الفضائي. والمناقشات المتعلقة بإعطاء الأولوية لمناقشات اللجنة الفرعية واعتماد خطة عمل متعددة السنوات هما اعتراف بالحاجة إلى فهم أبعاد مشكلة تؤثر على استخدامنا للفضاء الخارجي. وستواصل المملكة المتحدة إسهامها الفعّال في هذه المسألة، ونتطلع إلى إصدار تقرير خلال ثلاث أو أربع سنوات. ومع ذلك، فنحن لا نعتقد أنه يجب علينا في تلك الأثناء أن نكلف اللجنة الفرعية القانونية بالنظر في مسألة الحطام الفضائي. فإذا فعلنا ذلك بدا لنا سابقا لأوانه. ويقترح وفد بلدي أن يستخدم التقرير المتعلق بالحطام الفضائي كأساس لدراسة أية خطة للعمل في المستقبل.

لقد أعربت المملكة المتحدة بجلاء عن ارتياحها لتعليق اللجنة الفرعية القانونية العمل المتعلق بالمبادئ ذات الصلة باستخدام مصادر القوى النووية في الفضاء الخارجي ريثما يوافق الجميع على أن هناك احتياجا واضحا ومعترفا به لتنقيح هذه المبادئ. ولكننا نعتقد أنه من الأساسي أن تستمر اللجنة الفرعية العلمية والتقنية في العمل. وإمكانية التفاعل بين مصادر القوى النووية والحطام الفضائي ما هي إلا أحد الأسباب التي تدعو اللجنة الفرعية إلى البقاء مجارية لنواحي التقدم في المحافل الدولية في المجالات النووية والتقنية ومجالات السلامة.

ويتناول وفد بلدي الآن مسألة إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (يونيسبيس). وكما تعلم اللجنة، فقد قمت شخصيا بدور في فريق الصياغة الذي أعد تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بشأن إمكانية عقد مؤتمر ثالث لليونيسبيس. ويرد تفصيل ذلك في تقرير اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ومن المؤكد أنه يمكن القول بأنه كان نتاج نقاش موضوعي مكثف. وسيتناول التقرير بشكل عام المواضيع المتنوعة التي تهم أعضاء اللجنة بشأن استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وبالتأمل، يرى وفد بلدي أنه من الضروري بذل مزيد من الجهود لتحديد نطاق النشاط الذي تقوم به منظمات أخرى، ومن أهمها هيئات أخرى تعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولن أعيد سرد قائمتها.

وينبغي لنا أيضا أن ننظر بدقة فيما يمكن تحقيقه من خلال وسائل بديلة. وأعني بذلك زيادة نشاط لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بالإضافة إلى وسائل أخرى. ويعتقد وفد بلدي أن تحقيق ذلك أمر ضروري قبل أن نحاول وضع جدول للأعمال يتسم بالتركيز الشديد ويمكن لنا أن نتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. وربما وجب علينا أن نفكر في التوفيق بين طموحاتنا والواقع الذي نعيشه اليوم. إن نطاق مؤتمر ثالث من المحتمل عقده يجب أن يحدد إزاء الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بشأن الميزانية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد اختتمنا النظر في البندين ٥ و ٧ من جدول الأعمال.

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين (A/AC.105/607) (تابع)

السيد مازيلو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديرنا للمساهمة التي قدمتها الأمانة، وخصوصا مساهمة السيد جاسينتوليانا، في إعداد جميع الوثائق اللازمة لهذه الدورة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن ارتياحنا للقيادة الكفؤة والقديرة التي أتاحها للجنة القانونية الفرعية رئيسها البروفسور فاكلاف ميكولكا ممثل الجمهورية التشيكية. ولا بد لنا من أن نعترف بأن الفضل في نجاح مداولاتنا في آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذه السنة يعود إليه من نواح كثيرة.

في الجزء الأول من بياني، أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة فيما يتعلق بأنشطة اللجنة الفرعية القانونية.

أولا، يرحب وفد بلدي بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالجوانب القانونية الخاصة بتطبيق مبدأ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة جميع الدول ولخدمة مصالحها.

ثانيا، نرى أيضا أن المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٨/٤٧، ينبغي تعزيزها، أولا من خلال جهود اللجنة الفرعية العلمية والتقنية الرامية إلى إقامة إطار أفضل لاستخدام مصادر الطاقة النووية، وثانيا من خلال جهود اللجنة الفرعية القانونية الرامية إلى وضع القواعد واللوائح التنظيمية القانونية الملائمة لذلك.

ثالثا، نرى أن من واجب الدول التي تتمتع بقدرات فضائية ذات صلة أن تعزز التعاون الدولي في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي وفي تطبيقاتهما. كما أن الحكومات المنخرطة في الأنشطة الفضائية مدعوة أيضا إلى أن تشاطر الدول الأخرى، خصوصا البلدان النامية، المعارف العلمية والتكنولوجية المطلوبة لوضع البرامج الموجهة إلى استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بطريق أرشد بغية المحافظة على بيئة الفضاء الخارجي للأجيال المقبلة.

ولا بد لنا من أن نعترف بدور ونطاق أنشطة الأمم المتحدة لتقوية وتعزيز التعاون الدولي في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه.

رابعا، نود أيضا أن نكرر التأكيد على رأينا القائل بأن المدار الثابت بالنسبة للأرض يعد من المصادر الطبيعية المحدودة، وأنه ينبغي أن تتاح فرصة الوصول إليه بحرية لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان التي لم تتوفر لها بعد القدرة على إطلاق السواتل. ولا بد من صون مصالح تلك البلدان من خلال التأكد من أن المبادئ القانونية ذات الصلة تأخذ في اعتبارها احتمالات التطور التكنولوجي لتلك البلدان في المستقبل.

وأود أن أؤكد بأن بلدي يؤمن بأن حرية الوصول إلى المعلومات المتصلة بالفضاء، ونقل التكنولوجيا، ونشر المنافع الناجمة عن استخدام الفضاء، هي خطوات يمكن أن تساعد بطريقة فعّالة البلدان الأقل نموا وأن تساهم في التغلب على الفوارق الموجودة بين الدول في هذا الميدان.

وينبغي استنباط مجموعة كاملة من المعايير القانونية الدولية لتغطية هذا المجال، تنشئ وتدعم الآليات الإقليمية القائمة في إطار الأمم المتحدة. فمن الممكن أن يساعد هذا كثيرا في تحقيق تلك الأهداف.

خامسا، لدينا اعتقاد راسخ بأن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية يظل يعتبر من الأمور السليمة التي ثبتت صحتها على مدى السنين. وتوافق الآراء هو الذي يسمح للجنة وللجانها الفرعية بالعمل بطريقة ديمقراطية، وهو الأساس الذي يمكن بمقتضاه أن تشارك جميع البلدان في أعمالنا بطريقة مثمرة من أجل ضمان استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية حقا.

وأود أن أشير الآن إلى بعض المشاكل المحددة المدرجة حاليا على جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية.

أولا، فيما يتعلق بمسألة الاستعراض المبكر والتنقيح الممكن للمبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، نحن نوافق على الرأي المعبر عنه في اللجنة الفرعية القانونية الذي مفاده أن النظر في هذا البند من جانب الفريق العامل ينبغي أن يُعلق لمدة عام، انتظارا للنتائج التي ستنجم عن عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. غير أننا

نود أن نؤكد على أن هذا الاتفاق تم دون مساس بإمكانية دعوة الفريق العامل المعني بهذا البند للاجتماع من جديد إذا اقتضى الأمر ذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، وبطابع المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، لاحظنا مع الارتياح - بعد المناقشات المكثفة والمثمرة في اللجنة الفرعية القانونية - عزم وفد كولومبيا على أن يقدم صيغة منقحة لورقة العمل العنونة "مدار التابع الاصطناعي الثابت بالنسبة للأرض" في الدورة المقبلة للجنة الفرعية في عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى مرفق يشرح الأفكار التي أثيرت في ورقة العمل.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي الإجابات على الاستبيان المتعلق بشتى المسائل القانونية المتصلة بالأجسام الجوية الفضائية إلى إتاحة أساس طيب للجنة الفرعية القانونية تقرر بموجبه الكيفية التي نواصل بها نظرنا في هذه المشاكل الهامة.

ثالثا، فيما يتعلق بالجوانب القانونية المتصلة بتطبيق المبدأ القائل بضرورة أن يكون استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة جميع الدول ولما يحقق مصالحها، مع المراعاة الخاصة لاحتياجات البلدان النامية، أمكننا أن ندرس ونناقش مقترحين هامين: الأول، صيغة منقحة لورقة العمل المقدمة من البرازيل و ١٠ بلدان أخرى بعنوان "المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"؛ والثاني، ورقة عمل مقدمة من ألمانيا وفرنسا بعنوان "إعلان بشأن التعاون الدولي في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة جميع الدول ولما يحقق مصالحها مع المراعاة الخاصة لاحتياجات البلدان النامية". ونرى أن هذين المقترحين يمثلان مساهمة رئيسية في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحديد أفضل السبل والوسائل الكفيلة بضمان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بشكل منصف.

ونؤيد تأييدا تاما البيان الذي ورد في الإعلان الألماني الفرنسي والذي يقضي بأن تتمتع الدول بالحرية في تقرير جميع جوانب تعاونها - بما في ذلك، بطبيعة الحال، التعاون الإنمائي - سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف وسواء كان تجاريا أو غير تجاري، وبأنه يتعين على الدول أن تختار أنجع وأنسب طريقة للتعاون بهدف تخصيص الموارد على نحو فعال.

وفي ذات الوقت، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية الواردة في اقتراحات البرازيل وبلدان أخرى. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه المبادئ ينبغي أن تتضمنها أي وثيقة ختامية للجنة الفرعية القانونية بشأن هذه المسألة، شريطة، أولا، أن يباشر استكشاف واستغلال الفضاء الخارجي لفائدة ومصلحة جميع الدول، مع إيلاء الاعتبار بوجه خاص لاحتياجات البلدان النامية؛ وثانيا أن تساهم الدول ذات القدرات الفضائية الهامة والتي لديها برامج خاصة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في تشجيع وتعزيز التعاون الدولي في مجال علوم وتكنولوجيا الفضاء الخارجي وتطبيقاتهما؛ وثالثا، أن يكون للدول حق الحصول على المعرفة والتطبيقات المستمدة من استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية على أساس منصف وغير تمييزي وفي الوقت المناسب.

ونأمل أن تتمكن اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الخامسة والثلاثين من مواصلة مناقشاتها حول منافع الفضاء حتى يتسنى لها أن تقرر النهج الأمثل للتعاون الذي يعود بالفائدة والمنفعة المتبادلتين. وكما يعرف الأعضاء، فإن رئيس الفريق العامل قدم ورقة عمل غير رسمية مزج فيها بين نصي ورقتي العمل اللتين أشرت إليهما، وذلك بغية دفع المناقشة إلى الأمام في الدورة القادمة للجنة الفرعية. ونحن نؤمن أيمانا صادقا بأن هذه الورقة غير الرسمية ستسهم في احراز مزيد من التقدم بشأن هذا البند الهام في دورة العام القادم للجنة الفرعية.

ورابعا يود وفدي أيضا أن يبدي الملاحظات التالية فيما يتعلق بمشكلة إدراج مسألة الحطام الفضائي في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية.

أولا، يعرف الجميع أن النظر في ايجاد إطار قانوني لهذه المسألة المعقدة يقتضي الدراسة المتأنية لكمية كبيرة من المعلومات ما زال على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية أن توفرها.

ثانيا، مع مراعاة هذه الصعوبات، فإن وفدي، شأنه شأن الوفد البرازيلي يرى

"إمكانية أن تشرع اللجنة الفرعية القانونية، دون الحكم مسبقا على نتائج عمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، في عملية لوضع بعض المعايير الأولية التي قد تكون مفيدة في مرحلة لاحقة من الاجراءات القانونية القادمة". (A/AC.105/PV.411، ص ١٦ و ١٧)

ومثل وفود البرازيل وباكستان وبلدان أخرى، لا نرى أي عيب في هذه الفكرة، فلا شك

"أن هذه العملية قد يتضح أنها مفيدة لعمل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية". (المرجع نفسه، ص ١٧)

ثالثا، من واجبنا، ونحن نعمل في هذه الهيئة الهامة التابعة للأمم المتحدة - لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية - أن نبذل كل ما في وسعنا لايجاد السبل والوسائل لمنع الكوارث البيئية ومنها الحطام الفضائي. وكما تعرفون يا سيدي الرئيس فإن صكوك المسؤولية القانونية تعالج النتائج ولكن ليس لها أثر يستحق الذكر في منع الأسباب. وينبغي ألا نفكر في هذه الكوارث البيئية فحسب، بل أن تتخذ أيضا إجراء من أجل القضاء على أسبابها.

رابعا، ندرك أن هذه المشكلات المعقدة لا يمكن حلها إلا عن طريق التعاون الدولي. إن الولاية المسندة إلى اللجنة الفرعية القانونية تخولها بالقيام بدور هام للنهوض بالتعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي.

خامسا، ويدرك وفدي، شأنه شأن وفد الولايات المتحدة، أنه ينبغي ألا تعوق المسائل التي بحثتها اللجنة الفرعية القانونية إعاقة دون داع أنشطة الدول الأعضاء في مجال الفضاء الخارجي أو ألا تتدخل فيها على نحو غير مناسب.

وأنتقل الآن إلى المشكلة الخامسة المحددة المتعلقة بجدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية التي أود الإشارة إليها.

وتستطيع اللجنة الفرعية القانونية، ويجب عليها، أن تسهم، عن طريق القواعد واللوائح التنظيمية المناسبة، على أساس المبادئ المقرة فعلا، في تنمية التعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية وحدها. وكما بين عن حق الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى،

"يمكن لتكنولوجيا الفضاء، من خلال امتدادها ومنظورها العالميين، أن تقدم مساهمة حيوية في تعزيز الأمن الدولي". (A/48/221، الفقرة ٥)

وما تدعو الحاجة إليه الآن هو إجراء مناقشات صريحة ومخلصة بين الدول الأعضاء ومنظمات دولية أخرى معنية بالفضاء لتحديد أفضل الأساليب لتعزيز وتنفيذ التوصيات والقواعد واللوائح التنظيمية لمواجهة التحديات الحقيقية، والاستجابات المبتكرة للسياق المتغير للفضاء والأمن في عصر ما بعد الحرب الباردة. واللجنة الفرعية القانونية هي أنسب هيئة تابعة لهذه اللجنة وللأمم المتحدة لأن تراعي هذه المتطلبات الهامة مراعاة دقيقة.

وأود في الجزء الأخير من كلمتي أن أشير إلى بعض الآراء فيما يتعلق بمسؤوليتنا إزاء صياغة معايير قانونية خاصة باستكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وإزاء تطويرها.

أولا، الكثير منا محامون يتمتعون بخبرة قيمة للغاية على الساحة الدولية. وأنت يا سيدي الرئيس، على سبيل المثال، تمثل داخل الأمم المتحدة مدرسة من أكثر المدارس احتراما في مجال القانون. ولكن وظيفتنا ليست سهلة. فقد استرعى سفير اكوادور قبل بضعة أيام انتباهنا إلى مدى تعقد مهمتنا، وشرحت لنا السيدة يفغينيا فولوخوفا ممثلة الاتحاد الروسي مدى صعوبة تعليم الناس في جميع أنحاء العالم ما يتعلق بالأنشطة الفضائية، وسبب الأهمية الكبيرة لأن نفعل ذلك.

ثانيا، فإن السفير ويزنر نائب وزير خارجية بولندا، ووكيل الأمين العام سابقا، أكد بوصفه رئيس اللجنة الفرعية القانونية في فترة سابقة، أهمية هذه الفرصة الفريدة، فرصة العمل في إطار الأمم المتحدة من أجل تعزيز هذه القواعد القانونية الضرورية في عالم اليوم. وقد بين أن المهمة إذا ما أنجزت على نحو جدي فإن بعضنا سيعاني، حتى ولو أدى الأمر إلى اعتقاله، ولكن دون أن يستسلم أبدا.

ثالثا، يعرف كل عضو في اللجنة من واقع خبرته الشخصية أن تعزيز المبادئ وحكم القانون في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، في هذا العالم المعقد الذي أصبح للأسف متسما بالتناقض منذ زمن بعيد، ليس مهمة عظيمة فحسب، ولكنها أيضا في

الوقت ذاته مهمة نبيلة، نستطيع وينبغي لنا أن نفخر بإنجازها.

السيد جدي ديلانتيك (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إني لأشعر بارتياح شديد إذ ألاحظ أن تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الرابعة والثلاثين شامل تماما من حيث أنه تناول بتوسع قضايا عديدة ذات اهتمام مشترك. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديرنا لرئيس اللجنة الفرعية القانونية، السيد فاتسلاف ميكولكا.

ودعوني الآن أتطرق إلى بعض البنود الواردة في التقرير.

فيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، يود وفد بلدي أن يكرر مجددا موقفه الثابت إزاء ضرورة وضع نظام قانوني من نوع خاص ينظم التوصل إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه بوصفه موردا طبيعيا محدودا. فينبغي أن يكفل نظام من هذا القبيل لجميع الدول الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض بشكل عادل، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، ومعالمها الجغرافية الخاصة. ونرى أنه يقع على الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية قدر من المسؤولية في تنظيم استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض، ولا سيما في ميدان الاتصالات اللاسلكية.

وإلى ذلك الحين هناك بالتأكيد، كما نعلم جميعا، جوانب أخرى يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى تنظيم استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض استخداما رشيدا وفعالا واقتصاديا وعادلا. ولذا، يعتقد وفد بلدي أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية مسؤولة عن الجانبين القانوني والسياسي لاستخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض. ولا ينبغي تفسير الجهود التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولجنتاها الفرعيتان، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، في سبيل وضع مبادئ تنظيم استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض، على أنها مسائل متناقضة، ولكن بالأحرى على أنها مسائل متكاملة.

وفيما يتعلق بما ورد في التقرير بشأن البند ٥ من جدول أعمال اللجنة، قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٤٩ أن تواصل اللجنة الفرعية القانونية، آخذة في الحسبان اهتمامات جميع البلدان، النظر في الجوانب القانونية المتعلقة بتطبيق المبدأ القائل بأنه ينبغي الاضطلاع بعملية استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة جميع الدول ولمصلحتها، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. وبالنظر إلى قرار الجمعية العامة هذا، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد ضرورة إجراء جميع الأنشطة الفضائية بشكل يكفل عدم المساس بالمصالح الوطنية لسائر الدول.

ويعتقد وفد بلدي أن القضايا البيئية، بما في ذلك القضايا الناجمة عن الأنشطة الفضائية، قد أصبحت موضع اهتمام العالم، ومن ثم تتطلب حلولا دولية. ويعلق وفد بلدي أهمية قصوى على الحفاظ على بيئة الفضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالعوامل التي يمكن أن تؤثر على البيئة الأرضية.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد من جديد انشغالنا إزاء تزايد كمية الحطام الفضائي في المدار الثابت بالنسبة للأرض. وبغية توفير حماية شاملة لبيئتنا لصالح الجنس البشري بأسره، نرى أنه، مع تأييد الخطة المتعددة السنوات التي اعتمدتها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، ينبغي للجنة الفرعية القانونية أن تستهل دراسة عن الإطار القانوني لهذا الأمر. ويدرك وفد بلدي أن وضع إطار قانوني لأمر معقد كهذا يتطلب إجراء بحث متأن لجوانب كثيرة، من بينها مجموعة كبيرة من الجوانب التقنية التي لا يزال على اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التصدي لها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي الرأي الذي أعرب عنه بعض الوفود في دورات سابقة، والذي مفاده أنه يمكن إجراء الدراسة على الأقل لتحديد البارامترات الأولية، التي يمكن تطويرها على المدى الطويل، بحيث تصبح إطارا قانونيا شاملا، مع مراعاة النتائج التي أسفرت عنها الدراسة التي أجرتها اللجنة الفرعية العلمية والتقنية.

وأخيرا، فيما يتعلق بأساليب عمل اللجنة الفرعية القانونية، يؤيد وفد بلدي الجهود التي يبذلها فريقنا العامل الجامع، والرامية إلى جعل اللجنة الفرعية أكثر فعالية وكفاءة.

السيد الغرنوقي (المغرب): يود وفد المملكة المغربية أن يتقدم في بداية هذه الكلمة بالشكر للأمانة على العمل الجاد الذي قامت به قصد التحضير لهذا البند. ونغتنم هذه الفرصة لنعبر عن ارتياحنا للأعمال التي قامت بها اللجنة الفرعية القانونية والتي ستساهم

في التأثير على أعمالنا المستقبلية في ميدان الفضاء الخارجي.

لقد دخل العالم عهدا جديدا يتميز بتحولات جذرية فيما يخص العلاقات الدولية، مما أدى إلى تحويل اتجاه الدول العظمى من سباق نحو التسلح إلى تنافس على استغلال مصالح اقتصادية جديدة. وفي غمار هذه الظروف، أصبح العالم يتصف ببعض الشفافية بفضل وسائل الاتصال والتكنولوجيا الجديدة، ونذكر منها على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر، الإرسال التلفزي المباشر عبر كل الأقطار.

في ظل هذه الظروف، أصبح من العسير إقناع الشعوب المنتمية إلى الدول النامية والدول الأقل نموا بالاكتفاء بعيش يتصف بالتباين الشاسع بين الموارد الغنية المتوفرة للدول المتقدمة والموارد الهزيلة التي تملكها الدول النامية والدول الأقل نموا، والتي لا تزداد إلا حدة يوما بعد يوم.

ويجب أن نولي اهتماما كبيرا وموازيا لمسألة سلامة الأجسام الفضائية العابرة للأجواء بقدر ما نولي من اهتمام وأكثر لمسألة أوجه استخدام الفضاء الخارجي وتقدمها. لهذا السبب نرى أنه من الضروري التفكير في مسألة تدبير النفايات التي قد تتركها والآثار الوخيمة التي تؤثر بقوة على البيئة. فما نعرفه، وبالأحرى نعيشه الآن من آثار وخيمة على البيئة تتمثل في الزلازل والفيضانات والجفاف بسبب السخونة غير العادية للأرض، وكذا أحوال الطقس المخالفة للمواسم التي نعيشها، كلها ظاهر تقع نتيجة لفقدان توازن الأرض المترتب على فساد البيئة.

إن مسألة غزو الفضاء والتكنولوجيا التي تستخدم هناك بالإضافة إلى التكنولوجيا التي تم التوصل إليها عن طريق تلك الاكتشافات مسألة معقدة للغاية وتزداد تعقيدات مع الوقت. وهذا يؤدي إلى خلق ظواهر جديدة. ومن الضروري أن نفكر في بناء هياكل جديدة ووضع قوانين للتحكم فيها وضبطها. إلا أننا على أساس الآثار السلبية العديدة التي نلمسها، نعتقد أن هناك مواطن ضعف في سلامة وإدارة هذه التكنولوجيات وفيما يتعلق بحماية البيئة.

وبالموازاة مع التقدم الذي أحرز، نعيش الآن مشكلة الحطام الفضائي الذي يزداد حدة يوما بعد يوم، ونشعر بالقلق حيال خطر حدوث اصطدام بين هذا الحطام وبين أي سفينة فضائية محملة بمصادر الطاقة النووية مما قد يؤدي إلى خطر الاشعاع. وبالاضافة إلى هذا هناك مشكلة تنشأ عن الأقمار الاصطناعية التي تنتهي مهمتها وتبقى في الفضاء والتي لم يجد أحد حتى الآن حلا لمشكلة التخلص منها. وهناك أيضا مشكلة الآثار البيئية التي تترتب على إطلاق الأقمار الاصطناعية وبصفة خاصة آثارها على الغلاف الجوي. بالاضافة إلى ذلك فإننا ندرك الحاجة إلى النظر في وضع هياكل جديدة وسن قوانين لتحسين التحكم في هذه الظواهر وتوفير الحلول للمشاكل المتزايدة التي تتصل بها.

ولنبدأ، ولو نسبيا، من منطلق أن الفضاء الخارجي يمت للأرض كلها وللبشرية جمعاء، أي أنه يمت لجميع الدول، وأن لدى بعض الدول طاقات وقدرات تكنولوجية أكبر من غيرها لغزو الفضاء. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نستنتج أن المشكلات البيئية التي نواجهها الآن ينبغي أن تشارك فيها جميع البلدان دون استثناء سواء أكانت هذه التكنولوجيات متوفرة لديها أم لا. وفيما يتعلق بالمسؤولية عن هذه المشاكل فإننا لا نريد أن ننصرف إلى توجيه اللوم إلى مجموعة من الدول دون مجموعة أخرى، بل ما نريده هو أن نوجه الانتباه إلى شدة الخطر، وإلى أنه ينبغي أن نفكر في المسألة، وأن نتحرك في تزامن مع التطورات التي تحدث في مجال التكنولوجيا. وينبغي كذلك أن نفكر في استخدام الجوانب الإيجابية لهذه التكنولوجيات لفائدة جميع الدول مثلما نحن نتقاسم تبعة الاتلاف الرهيب الجاري.

ولن يتسنى استخدام الفضاء الخارجي لصالح جميع الدول، بما في ذلك البلدان النامية، بدون التعاون الدولي الوثيق الذي يراعي مصالح جميع الدول، ولذلك يرى وفد المغرب أن مسألة إعداد إطار قانوني يأخذ بعين الاعتبار التطورات والأحداث الأخيرة في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض الاجتماعية والسلمية، وبصفة خاصة من زاوية التعاون الدولي، مسألة تكتسي أهمية بالغة.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الطبيعي أن نطلب مرة أخرى، من جميع الدول التي تملك تكنولوجيا الفضاء والتي يمكنها بدرجة أكبر من غيرها أن تغزو الفضاء، أن تنشئ صندوقا على غرار ما حدث في حالة قانون البحار. ويمكن أن يستخدم هذا الصندوق في تنفيذ مشاريع إنمائية في البلدان النامية لتمكينها من تحسين شبكاتها في مجال الاستشعار عن بعد.

وسيكون هذا دليلا حقيقيا على أن الفضاء الخارجي يستخدم لمصلحة جميع الدول، بما في ذلك البلدان النامية.

وبالاضافة إلى ذلك، نرى أنه من الضروري أن تشارك جميع الدول، كل حسب امكانياتها، في تأمين استخدام تكنولوجيا وعلوم الفضاء لتحسين وتطوير قطاعاتها الحيوية وبصفة خاصة القطاعات المرتبطة بالشؤون الاجتماعية. فإذا كرسنا القدر الكافي من الأهمية لهذه القطاعات فإنها ستوفر لنا حلولا للكوارث الطبيعية المدمرة.

ويتعين علينا أن نفكر بعناية في إعداد قواعد ومبادئ مُحكمة لإقامة هياكل أكثر وضوحا لرصد التطورات في علوم الفضاء. وفي نفس الوقت ينبغي النظر في تحقيق توازن نسبي في القانون الدولي، من حيث تنظيمه لأغراض الفضاء الخارجي.

وترى المملكة المغربية أن المناقشات والمشاورات التي دارت حتى الآن بشأن الجوانب القانونية لاستخدام الفضاء الخارجي مكنت من إحراز بعض التقدم، وأنها في الواقع أتاحت امكانيات جديدة وبالتالي فإننا نرى أنه من المهم أن نغتنم هذه الفرصة وأن نهتدي بهذه الاتجاهات الجديدة التي يرجى أن تقودنا إلى آفاق جديدة مثمرة.

السيد فيوزانيتو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ضوء النتائج الإيجابية البالغة للدورة الرابعة والثلاثين للجنة الفرعية القانونية، يود وفد البرازيل أن يتناول هذا البند الهام في مناقشاتنا بروح من الثقة المتجددة في قدرة هذه اللجنة على تحقيق توافق الآراء. إن الحيوية التي تجلت في المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية القانونية تذكرنا أن آلية بناء توافق الآراء آلية دقيقة، وهذه نقطة هامة يجب مراعاتها، ونحن نمضي قُدما في مناقشاتنا بشأن أساليب العمل.

وتعتبر اللجنة الفرعية القانونية قلب وروح هذه اللجنة، وكما نعلم فمن بين الأهداف الأساسية التي أدت إلى إنشاء لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، طبيعة البرامج المكرسة لاستكشاف الفضاء الخارجي، بما في ذلك الطبيعة القانونية لهذه البرامج. والواقع أننا عندما ننظر في العمل الأخير الذي اضطلع به فريقنا، ونرى أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، يمكننا بسهولة أن نفهم السبب الذي جعل بعض الوفود ومن بينها وفد بلادي تعتبر هذه المرحلة من مفاوضاتنا نقطة تحول حقيقية بالنسبة لموضوعات بالغة الأهمية.

وتكتسي هذه الفكرة أهمية عندما نرى أن بعض هذه الموضوعات يرتبط في أحيان كثيرة بمجموعة واسعة من الموضوعات الأخرى التي تهمنا في هذا المحفل وفي محافل أخرى. وبهذا المفهوم، فعندما نتناول فوائد الفضاء على سبيل المثال، فإننا نتناول أيضا ضمن موضوعات أخرى، مسائل تتصل بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية وأخيرا وليس آخرا، الأمن.

اسمحوا لي أن أتناول تقرير اللجنة الفرعية القانونية.

فهذه اللجنة كما نعلم تبحث الآن ثلاثة بنود هامة. ويمثل البند المتعلق بالمنافع الفضائية في رأينا القضية الرئيسية للجنة الفرعية في هذه المرحلة، لا لأن البنود الأخرى أقل أهمية منه وإنما لاحتمالاته في ميدان التعاون الدولي. وكما يتضح من الوثائق والقرارات الأخيرة وما عكسته بيانات عدد متزايد من الوفود في كل أجهزة الأمم المتحدة فإن المسائل المتعلقة بالتنمية وبالسلم مترابطة متلازمة. وتتزايد الطلبات إلى الأمم المتحدة للتصدي للأسباب لا للعواقب. وفي هذا الصدد فإن الموضوع الذي يبرز بشكل طبيعي كحل لمعظم مشاكلنا هو التعاون وخاصة لو نظرنا إليه في إطار إمكانية عقد مؤتمر ثالث للأمم المتحدة معني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية (يونسبيس الثالث).

وفي ضوء هذه الاعتبارات رحب وفدي بالتقدم الهام الذي أحرز في آذار/مارس الماضي في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. والواقع أن الحوار بشأن المنافع الفضائية أثري كثيرا بعرض وثيقة جديدة قدمها وفدا فرنسا وألمانيا. ولا يعني إطرائي هذا بالضرورة أننا نوافق على جميع الآراء الواردة في الوثيقة ولكن مجرد وجودها له مغزاه خاصة إذا تذكرنا أن هذين الوفدين ترددا كثيرا في الماضي في مسألة الاشتراك في النقاش. ونتطلع الآن إلى أنه تدرس اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الخامسة والثلاثين في العام القادم تنقيح الوثيقة الفرنسية الألمانية كما أعلن ذلك الوفد الألماني. ونأمل أن يكون لهذين الوفدين مع وفود أخرى اهتمام مماثل بإلقاء نظرة على التنقيحات التي سنقدمها في وثيقتنا.

وعلى أي حال بوسعنا الآن أن نعتمد على ورقتي العمل الهامتين اللتين تعكسان أفكارا كثيرة بخصوص هذا البند. ولقد حاول رئيس وفد شيلي إلى اللجنة الفرعية القانونية، السفير رايموندو غونزاليز، الذي ترأس الفريق العامل المعني بهذا البند بحماسه ومقدرته المعتادة، أن يمزج هذين النصين دون إخلال بورقتي العمل الموجودتين. ويبقى أن نرى ما إذا كنا نستطيع العمل على أساس الورقة الجديدة هذه، أم أننا ينبغي أن نعود ولو مؤقتا إلى الوثيقتين الأصليتين. لكن من المؤكد أن مناقشاتنا ازدادت ثراء.

وفي ختام تعليقنا على هذا الموضوع أود أن أرحب ترحيبا حارا بقرار الوفد الكوبي بالانضمام إلى الوفود الأحد عشر التي قدمت ورقة العمل الخاصة بمنافع الفضاء والواردة في الوثيقة A/AC.105/C.2/L.182/Rev.2.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى البند الخاص بمصادر الطاقة النووية فهذا البند ظل منسيا، على الأقل الآن. ولدينا هنا مثل جيد على الطابع الدوري لعمل اللجنة الفرعية، وقد أتيحت الفرصة لوفدي للإشارة إليه عصر يوم الأربعاء الماضي في إطار الفريق العامل المعني بأساليب العمل. ونحن سعداء حقا، بطرح هذا البند جانبا لفترة وجيزة. والواقع أنه لم يظهر أي تقدم تكنولوجي هام يمكن أن يبرر إجراء أي تنقيح لهذا البند.

أما عن مسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض فإن وفدي يرى أن تبادل الآراء الذي جرى في الدورة الأخيرة للجنة الفرعية القانونية كان مشجعا وبناء وأنه زودنا بأساس جديد لمزيد من العمل. والحق أن التقدم كان بطيئا بشأن هذا البند ولكننا لو قارنا التقارير الصادرة في السنوات الأخيرة للاحظنا أننا أحرزنا بعض النجاح.

وأما عن المسائل المتعلقة بتحديد معالم الفضاء الخارجي، فإن الموافقة على ورقة العمل المعنونة "مشروع استبيان بشأن القضايا القانونية فيما يتعلق بالأجسام الموجودة بالفضاء الخارجي" يمكن أن تفتح أبوابا جديدة لمناقشاتنا. وأعرب مجددا عن شكرنا للسيد يوجينيو ماريا، ممثل الأرجنتين، الذي سار بنا نحو ما يمكن اعتباره طفرة كبيرة في هذا الصدد.

واسمحوا لي في ملاحظة ختامية أن أبدي بعض التعليقات التي تشرح قلقنا العميق إزاء الأداء السليم للجنة الفرعية القانونية - وبعبارة أخرى تعليقات تتصل بأساليب عملنا. وأشير إلى ضرورة إضافة بنود جديدة إلى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. وقد أتيحت لنا الفرصة في آذار/مارس الماضي للقول إن أكثر الجوانب مشقة في اللجنة الفرعية القانونية ليس الصعوبات التي تواجهها كثيرا لدى مناقشة بنودنا فهذه كلها طبيعية تماما بالنظر إلى أننا نعمل على أساس توافق للآراء، ولكنه بالأحرى عجزنا فيما يبدو عن إجراء مناقشة مستفيضة لامكانية إضافة بنود جديدة إلى جدول أعمالنا. وليس غريبا أن ذلك أفضى بوفود كثيرة إلى التفكير في تقصير الوقت المخصص لمناقشاتنا.

واقتراحي في هذا الشأن بسيط: دعونا نخفض الوقت المخصص لعملنا ولكن بعد أن ندرس جيدا قائمة البنود الواردة في الفقرة ٤٧ (ص ١٤) من تقرير اللجنة الفرعية. فحينئذ فقط يمكننا اتخاذ القرار بشأن المدة اللازمة لعملنا على أساس سليم. فمن يدري؟ إذ ربما نعود من جديد إلى مدة الأسابيع الأربعة كما كان معمولا به من قبل.

ولي كلمة أخيرة في هذا الصدد: إن الفقرة ٥٥ من التقرير ذاته تضع مسؤولية تحليل البنود الجديدة على كاهل الذين اقترحوها. ونحن على استعداد لمواجهة هذا التحدي ولكننا نراه غير منصف لأن مناقشاتنا تُثرى كثيرا إذا انضمت إلينا جميع الوفود وخاصة تلك التي لديها معلومات هامة عن القضايا المقترحة. ذلك أنها عندما تلتزم الصمت إنما تعطي الانطباع بأنها مترددة في المساعدة على دفع عجلة العمل في اللجنة الفرعية.

وبما أننا علمنا يوم الجمعية الماضي أنه صدر تقرير عن الحطام الفضائي مولته الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) بالولايات المتحدة الأمريكية، وأن التقرير خلص إلى استنتاج قوي أوصي فيه بضرورة بذل جهود دولية متضافرة لمواجهة هذا التهديد للبيئة الفضائية في وقت نستطيع فيه ذلك، أراني مضطرا إلى توجيه الاهتمام إلى أن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية كانت دائما تتسم بحساسية خاصة دقيقة إزاء شواغل المجتمع الدولي وتطلعاته. ونحن، بشروعنا على الفور، في اللجنة الفرعية القانونية، بإجراء مناقشة مبدئية عن الحطام الفضائي - وأشدد هنا على عبارة "مناقشة مبدئية" لا لصياغة تشريع - إنما نرسخ ذلك التقليد الأساسي بالاستجابة الواضحة لتزايد القلق الذي يسود

العالم اليوم فيما يتعلق بهذا الموضوع - وهو قلق يبدو، بالمناسبة، أن ناسا تشاطرنا إياه.

السيد هوانغ هويكانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): فيما يتعلق بتقرير اللجنة الفرعية القانونية، ما برح الوفد الصيني يؤيد الرأي القائل بأن تطوير تكنولوجيا الفضاء وتنفيذ الأنشطة الفضائية أمران لا انفصام لهما عن إقامة نظام قانوني صالح فيما يتعلق بالفضاء. ومن ثم، تقتضي الضروري تعزيز العمل بشأن القانون الدولي للفضاء والتعجيل به. وفي هذا الصدد يمكن، بل وينبغي، للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية واللجنة الفرعية القانونية التابعة لها أن تؤديا دورا إيجابيا. ومما يسرنا أن اللجنة الفرعية القانونية أحرزت في دورتها الرابعة والثلاثين، بفضل الجهود المشتركة وتعاون الممثلين المشاركين في تلك الدورة، تقدما جديدا في نظرها في جميع بنود جدول أعمالها. ونحن نثني على اللجنة الفرعية القانونية للتقرير المقدم منها ونتوجه بتحية تقدير لرئيسها ولرئيسي الفريقين العاملين التابعين لها.

وثمة بند هام مدرج في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية ألا وهو "النظر في الجوانب القانونية المتصلة بتطبيق المبدأ القائل بوجوب استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يعود بالنفع على جميع الدول ويحقق مصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية". وفي دورة العام الحالي للجنة الفرعية القانونية قدم وفد البرازيل وعشرة وفود أخرى ورقة عمل منقحة بعنوان "المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، وقدم وفدا فرنسا وألمانيا ورقة عمل بعنوان "إعلان بشأن التعاون الدولي في مجالي استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه بما يعود بالنفع على جميع الدول ويحقق مصالحها، مع إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات البلدان النامية".

ويشكل هذا تقدما له مغزى إيجابي كبير ويعكس تضييقا تدريجيا للفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية بشأن مسائل متصلة بمنافع الفضاء والتعاون الدولي في مجال الفضاء. وقد اتسم تناول الفريق العامل لورقتي العمل هاتين بطابع بنّاء للغاية. ومن هذا المنطلق الطيب، نحن على ثقة من أن الفريق العامل سيحرز مزيدا من التقدم في نظره في هذا البند خلال دورته القادمة.

وما برحت الحكومة الصينية تؤيد الجهود الرامية إلى استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولطالما دعت إلى زيادة التعاون الدولي وتعزيزه في مجال الفضاء الخارجي بما يعود بالنفع على البشرية. وفي رأينا أنه ينبغي لدى صوغ المبادئ المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي إيلاء العناية التامة للمبادئ التالية: وجوب اقتصار التعاون الدولي في مجال الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية؛ وجوب إطلاق التعاون من مبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها؛ أن تتمثل الأهداف الرئيسية للتعاون في بناء القدرات الفضائية في البلدان النامية وتقاسم المنافع الفضائية معها وتعزيز تبادل المعرفة والتكنولوجيا والمواهب فيما بين الدول لكفالة نقل تكنولوجيات ومواد الفضاء ومعداته بناء على شروط منصفة ومعقولة، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع حدوث أي ضرر في البيئة الفضائية، وكفالة التوزيع العادل للمنافع العرضية الناتجة عن تكنولوجيات الفضاء، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية.

وفيما يتعلق بمسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، يؤيد الوفد الصيني الجهود التي يبذلها عدد من الدول الأعضاء لإزالة الجمود الراهن. وفي هذا الصدد، فإن الاستبيان الذي اعتمدته اللجنة الفرعية القانونية فيما يتعلق بالمسائل القانونية التي يمكن أن تثيرها الأجسام الفضائية الجوية وثيقة مفيدة، ونحن نؤيد إحالتها إلى أعضاء اللجنة وإلى المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها منظمة الطيران المدني الدولي، للتعليق عليها أملا في أن توفر الردود على الاستبيان أساسا تستند إليه اللجنة الفرعية القانونية في تقرير الكيفية التي يمكنها بها مواصلة نظرها في البند بغية الاسهام في البت فيه. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن الردود على الاستبيان يمكن أن تسهم أيضا في إرساء نوع من النظام القانوني الخاص بالأجسام الفضائية الجوية.

وفيما يتعلق بمسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض، شارك الوفد الصيني بهمة في مناقشة ورقة العمل المقدمة من كولومبيا بعنوان "مدار السواتل الثابتة بالنسبة للأرض". ولقد كان من رأينا دائما أن نظر اللجنة في مسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض لا يتعارض مع وظائف الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بل يكملها. ولا بد لأي نظام قانوني يحكم المدار الثابت بالنسبة للأرض أن ينبني على مبادئ

العدالة والاقتصاد والفعالية وأن تراعى فيه مصالح جميع الدول. ونلاحظ مع الارتياح ما أبداه وفد كولومبيا من استعداد لأن يقدم في الدورة القادمة للجنة الفرعية القانونية نصا منقحا لورقة العمل هذه تراعى فيه تعليقات وفود أخرى. ونحن نؤيد استمرار نظر اللجنة الفرعية في المسائل القانونية المتصلة بالمدار الثابت بالنسبة للأرض. ونأمل في أن يستمر التقدم في الدورة القادمة.

والآن أنتقل إلى مسألة البنود الجديدة في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. وفي ضوء الاتفاق العام على ألا تنقح في الوقت الراهن المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، نرى أنه من الضروري إضافة بند أو أكثر إلى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. ونرى أيضا أن البنود الجديدة المقترحة من جانب بعض الوفود في دورة العام الحالي للجنة الفرعية القانونية مثل "مركز المعاهدات الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي" و "الجوانب التجارية للأنشطة الفضائية" و "الجوانب القانونية للحطام الفضائي" قضايا هامة تتصل بالقانون الدولي للفضاء وتستحق الدراسة المتعمقة. ونحن نؤيد استمرار المشاورات غير الرسمية بشأن هذه المسألة بغية القيام، على أساس توافق الآراء، بتحديد بند أو قائمة بنود يمكن النظر في المستقبل القريب في إدراجها في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية.

السيد بوكار (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حيث أن هذه أول مرة أخاطب فيها اللجنة في هذه الدورة، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن ارتياحي وارتياح وفد بلدي لاستمراركم في رئاسة مداولاتنا. فحكمتكم وخبرتكم الطويلة في إدارة المناقشات والمشاورات فيما بين الأعضاء تشكلان أفضل ضمان للاضطلاع بعمل مثمر في اللجنة.

وفي هذه المرحلة، يود الوفد الايطالي أن يدلي ببضع ملاحظات حول البند ٦ من جدول الأعمال فيما يتعلق بتقرير اللجنة الفرعية القانونية بشأن أعمال دورتها التاسعة والأربعين. لقد درسنا التقرير باهتمام وأيدناه بارتياح لأنه يظهر حدوث بعض التحسن في نشاط اللجنة الفرعية رغم عدم وجود أي إنجاز محدد فيما يتعلق بالبنود قيد النظر. ومما يبعث على التشجيع أنه قد تم إحراز بعض التقدم في المناقشة التي دارت تحت الرئاسة القديرة للأستاذ ميكولكا.

وفي رأينا أن تقدما هاما قد أحرز، وبخاصة فيما يتعلق بالبند المتصل بتطبيق المبدأ القائل بضرورة الاضطلاع بأنشطة الفضاء الخارجي بما يحقق مصالح جميع الدول مع المراعاة الخاصة لاحتياجات البلدان النامية. ولأول مرة، عرضت على اللجنة الفرعية وثيقتان مختلفتان للنظر فيهما. ويشكل هذا بالتأكيد نقطة تحول في المناقشة حول هذا البند. ونود أن نعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي أعدت هاتين الوثيقتين على أساس المناقشات التي أجريت حتى الآن وكذلك لرئيس الفريق العامل على الورقة غير الرسمية التي قدمها في نهاية الدورة.

ويرحب الوفد الايطالي بصفة خاصة بورقة العمل التي قدمت في الدورة الماضية، والتي اشتركت في صياغتها فرنسا وألمانيا. ودون أن نقلّل بأي حال من الأحوال من مزايا المقترحات الأخرى، نعتقد أن هذه الوثيقة تعبّر بشكل أدق عن الواقع الحالي للتعاون الدولي وعن مصالح جميع الدول بما في ذلك البلدان النامية. وفي رأينا أنه ينبغي التأكيد على الحرية الأساسية للدول في أن تختار أشكال التعاون التي تلبي مصالحها على أفضل وجه على أن تكون شروطها منصفة وحسنة التوازن. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على الدور الذي يضطلع به التعاون الإقليمي بما في ذلك التعاون بين البلدان النامية، وبشكل خاص على دور التعاون الثنائي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة صناعيا. ونتطلع إلى رؤية هذه المبادئ معترفا بها في إعلان يصدر في المستقبل، مع اقتناعنا بأن المنافع الرئيسية من أنشطة الفضاء الخارجي ستنجم - ويصدق هذا على البلدان النامية أيضا - عن الاشتراك في السوق الحرة والمشاركة في المشاريع المشتركة الدولية، مما ينطوي على تقاسم الخبرات المكتسبة. وفي هذا المجال، لدى ايطاليا تقليد طويل العهد من التعاون الثنائي مع البلدان النامية، بما في ذلك التعاون في إطار وكالة الفضاء الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى بند جدول الأعمال الخاص باللجنة الفرعية القانونية المتعلق برسم حدود الفضاء الخارجي والمدار الثابت بالنسبة للأرض. لقد تابعنا بعناية المناقشة حول المسائل القانونية المحتملة فيما يتعلق بالأجسام الجوية الفضائية، وأحطنا علما بالاستبيان المنقّح الذي قدمه رئيس الفريق العامل. وعلى الرغم من أنه ما زال يتعين علينا أن نتمسك بموقفنا في هذه المرحلة نظرا لأن هناك عددا من المسائل، بما في ذلك الحصول على آراء منظمة الطيران المدني الدولي، ينبغي توضيحها قبل الدخول

في مناقشة بشأن هذه القضية، فلا بد لنا الآن، تجنبا لأي سوء فهم، أن نكرر التأكيد على قلقنا إزاء ما نراه من ارتباط هذه المناقشات بمسألة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده. وقد نكون على استعداد للاشتراك في المناقشات المقبلة فيما يتعلق بالآثار القانونية المحتملة لطيران أجسام في الفضاء الجوي، إلا أننا نرى أن هذه المسألة لا تفترض مسبقا أي اتفاق على تعيين حدود الفضاء الخارجي.

وقد بينت الأنشطة الفضائية التي قامت بها الدول طوال عقود عديدة أنه ليس من الضروري رسم الحدود الجغرافية من أجل تنظيم هذه الأنشطة بصورة مرضية. وعلاوة على ذلك، وصلت المناقشة داخل اللجنة الفرعية القانونية إلى مرحلة جمود، وهذا أمر لا يثير الدهشة نظرا لأن المسألة ليست إلا مجرد مناقشة نظرية. والواقع أنه ليس مطلوبا من اللجنة الفرعية أو من لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية أن تشترك في وضع قواعد قانونية على أسس أكاديمية بحتة ليس لها أي آثار مباشرة على الأنشطة الملموسة في الفضاء، بعد أن تم تقنين السمات العامة لقانون الفضاء الخارجي في معاهدة عام ١٩٦٧ والمعاهدات اللاحقة لها التي وضعت الإطار العام القانوني لأنشطة الفضاء.

وإذا ارتئي أن تدرس اللجنة الفرعية القانونية آثار طيران أجسام جوية فضائية في أية مرحلة وبأي شكل، فلا بد من أن يتم بحث القضية بنهج وظيفي لمعالجة المشاكل المحددة التي قد تثيرها، وينبغي أن تتطور المناقشة في إطار خال من أي ربط لا ضرورة له بالمسائل القانونية الأخرى. دعوني أضيف إلى ما تقدم أن مسألة الأجسام الجوية الفضائية لا ارتباط لها بالمسألة الأخرى المدرجة في البند ٤ من جدول الأعمال، استخدام المدار الثابت بالنسبة للأرض.

وتؤدي الاعتبارات السابقة بي إلى أن أتناول مسألة أساليب العمل في اللجنة الفرعية القانونية. مما لا شك فيه أن الخطوات التي اتخذت حتى الآن لترشيد جدول أعمال اللجنة الفرعية أسفرت عن نتائج طيبة وأن وجود نهج مرن لجدول الأعمال ثبت نجاحه. ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير لزيادة كفاءة اللجنة الفرعية.

فمن ناحية، من الحري إعادة التفكير في جدول الأعمال من أجل أن تحذف من البنود التي تنظر الأفرقة العاملة فيها التدابير التي لم يجر بشأنها سوى مناقشة عامة طوال سنوات كثيرة. فمن شأن ذلك أن يمكّن اللجنة الفرعية من أن تتناول في المستقبل مسائل أخرى قد تكون مناقشتها أكثر فائدة. ومن هذا المنظور، أكد وفد بلدي في مناسبات عديدة على أهمية المشاكل المتصلة بحماية البيئة فيما يتعلق بالأنشطة الفضائية. ويبدو أن موضوع الحطام الفضائي هو من الموضوعات الأكثر إلحاحا في هذا المجال. وقد تابعت باهتمام التطورات الإيجابية التي حدثت خلال النظر فيه داخل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، بغية أن تتناوله اللجنة الفرعية القانونية فيما بعد.

ومن ناحية أخرى، ينبغي ألا يحول الاهتمام الواجب بهذه المسألة، التي يجري بالفعل النظر بعناية في جوانبها القانونية في محافل أخرى، دون تحديد موضوعات أخرى قد تدرج مستقبلا في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية مع مراعاة أن نتيجة المشاورات غير الرسمية ينبغي أن تقيمها هذه اللجنة بعناية قبل استكمال النظر في أي مقترح رسمي لاعتماده.

السيد ويب (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نقدر إعطاءنا هذه الفرصة لأن نتناول هذا البند. لقد استعرضنا نص تقرير اللجنة الفرعية القانونية ووجدناه مقبولا تماما. لذلك، سأقصر ملاحظاتي على بعض المسائل التي أثيرت خلال المناقشات التي أجريناها مؤخرا.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب العمل، لا يسع وفدي إلا أن يرحب بالتفاهم المشترك الذي يبدو أنه تبلور بخصوص الحاجة إلى تحسين الوضع الراهن. ونلاحظ مع التقدير الأفكار الهامة جدا التي طرحت أثناء اجتماع الفريق العامل الجامع في الأسبوع الماضي.

وما زال الهدف المهيمن علينا جميعا، كما بينت بحق يا سيدي الرئيس، هو تحقيق استفادة أكبر من تسهيلات عقد الجلسات ومن وقت وموارد الرئيس والأمانة والدول الأعضاء. ويتطلع وفدي إلى مواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة خلال هذا الأسبوع، بغية التوصل بسرعة إلى توافق في الآراء حول التدابير التي ينبغي تنفيذها. ونحن نعتقد أن توافق الآراء قد أصبح في متناول أيدينا، ونرى أن القدر الأكبر من المرونة التي أبديت وتحققت بالفعل هي أكثر ما يلفت النظر.

ويرحب وفدي، وهو يشير بالتحديد إلى جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية، بالاهتمام الذي أولي في اجتماع اللجنة الفرعية الأخير لإمكانية إدراج بنود جديدة في جدول الأعمال. ونعتزم العمل مع وفود أخرى لضمان وضع جدول أعمال ذي صلة بالقضايا المعاصرة.

وإذ ننتقل الآن إلى مسألة الجوانب القانونية لاستكشاف واستخدام الفضاء لفائدة ومصلحة جميع الدول - والبلدان النامية بصفة خاصة - لا يسع وفدي إلا أن يلاحظ مع الارتياح الاهتمام المتعاظم الذي أُولي لأهمية زيادة التعاون بين الدول. ولا شك في أن تكنولوجيات الفضاء وتطبيقاتها يمكنها أن تلعب دورا هاما في الوفاء بالاحتياجات المحددة لجميع البلدان، النامية والمتقدمة النمو على السواء. ويمكن أن ينطوي ذلك بطبيعة الحال على تعزيز التعاون بين الدول فيما يتعلق بمشاريع محددة ورفع مستوى تقاسم التكنولوجيا والدراية التقنية ونتائج التجارب، على أساس شروط مقبولة من الطرفين.

ولكن وفدي ما زال غير مقتنع بأن إصدار الجمعية العامة لإعلان عن مبادئ أمر ضروري لتحقيق ذلك الغرض، في ضوء القواعد والمبادئ القائمة والمطبقة في معاهدات الفضاء وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومع ذلك، نرحب بإسهامات الوفود التي تقدمت بأوراق عمل في هذا الخصوص، ولا سيما ورقة البرازيل وبضعة وفود أخرى وورقة فرنسا وألمانيا.

السيد لوويه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ليس لديَّ الكثير مما أقوله بشأن هذه النقطة. ولكنني أود أن استكمل نقاط المناقشة حول مختلف فصول تقرير اللجنة الفرعية القانونية. وليس لدي تعليق على الفصل الأول الذي يتناول استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، والفصل الثاني الذي يتصل بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، وبما أنني تناولت الفصل الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي لمصلحة جميع الدول أثناء المناقشة العامة، فلن أتكلم عنه.

ولكنني أود أن أعلق على الفصل الرابع المعنون "أساليب عمل وجدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية". وفي رأيي أننا لا نستطيع أن نوافق على ذلك الفصل كما ما هو عليه. وأود أن أطرح قضية المنهجية. أفهم أننا سنجتمع بعد ظهر اليوم كفريق عامل جامع مكلف بمهمة بحث أساليب العمل ليس للجنة وحدها بل ولهيئتيها الفرعيتين أيضا، وهي اللجنة الفرعية القانونية واللجنة الفرعية العلمية والتقنية. ونظرا لأن الفصل الرابع سينظر فيه في هذه الجلسة فيما يبدو، فإنني أود أن أعرف يا سيدي الرئيس في أي إطار تودون أن تجري هذه المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إجابة على سؤال ممثل فرنسا، أود القول إنني مستعد تماما لتناول هذا الموضوع في جلسة بعد الظهر، عندما نجتمع كفريق عامل جامع لمناقشة المسائل المتعلقة بأساليب عمل ومحاضر اللجنة وهيئتيها الفرعيتين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥